الإطـــار التشـــريعي الـــــدولي

ميثـــاق البـــــندقية - (الجـزء 1)

عقد في البندقية في أيار 1964 المؤتمر الثاني للمعماريين والفنيين المتخصصين في حماية المواقع الأثرية تحت إشراف اليونسكو وخرج بثلاث عشرة وثيقة اشتهرت منها الوثيقة الأولى التي عرفت باسم "الوثيقة الدولية لصيانة وترميم المعالم والمواقع التاريخية - ميثاق البندقية" والتي أصبحت المرجع الأساس لتعاليم حماية المباني والمواقع الأثرية والحفاظ عليها.

الهدف منها هو وضع معايير دولية تنظم حماية المباني والمواقع الأثرية وتقوم كل دولة ضمن هذا الإطار بوضع أنظمتها الخاصة بما يتلاءم مع ثقافتها وتقاليدها.

THE VENICE CHARTER
International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites

ميثـــاق البندقـــية

"الميثاق الدولي للحفاظ على المعالم والمو اقع التاريخية وترميمها" 1964

التعـاريف

المادة 1: إن مفهوم المعلم التاريخي لا يشمل العمل المعماري المفرد فحسب، بل أيضا الموقع الحضري أو الريفي الذي يحمل دلائل على حضارة معينة أو على تطور تاريخي مهم أو حدث تاريخي هام. ولا ينطبق هذا على الأعمال الفنية العظيمة فقط، بل أيضا على الأعمال القديمة الأكثرتواضعا والتي اكتسبت أهمية ثقافية مع الزمن.

نلاحظ من خلال هذه المادة التأكيد في التعريف على تنوع المنشآت الأثرية وأنها لا تضم فقط المباني المفردة وإنما التجمعات العمرانية الحضرية والريفية منها على حد سواء أي ما يعرف بالـ Ensemble. كما أنها لا تشمل فقط المنشآت ذات الميزات الفنية الرائعة كالقصور والكاتدرائيات وغيرها وإنما كل ما يشكل شاهدا هاما على تاريخ الإنسان في مراحل مختلفة.

قرية إيفيلتير (ألمانيا) القرن 13 م

مدينة سيينا التاريخية (إيطاليا)

أي أن هناك إدراكا للتقصير والإهمال الذي لاقته هذه الأنواع من الآثار ومحاولة لتلافي هذا الإهمال عن طريق تسجيل هذه المنشآت.

بيت ريفي في قرية حلبون (سورية)

بيت ريفي في ألمانيا

المادة 2: إن حماية وترميم المعالم التاريخية يجب أن تستعين بكل العلوم والأساليب التقنية التي تستطيع المساهمة في دراسة وحماية التراث المعماري.

وهنا يجب أن تتضافر جهود المهندسين المعماريين والإنشائيين وعلماء الآثار والتاريخ والجغرافية والكيمياء والفيزياء وأخصائيي الترميم إضافة إلى الحقوقيين وغيرهم وكل من يساهم في تطوير وسائل وتقنيات لحماية المنشآت الأثرية ووضع تشريعات للحفاظ عليها.

الهـــدف

المادة 3: الهدف من الحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها هو حمايتها باعتبارها أعمالا فنية وشواهد تاريخية.

الحفـــاظ

المادة 4: للحفاظ على المعالم التاريخية لا بد أن تتم صيانتها بشكل مستمر ودائم.

إن الترميم لمرة واحدة ومن ثم ترك المنشأة الأثرية مرة أخرى لعوامل الزمن والطقس والاهتراء بسبب الاستخدام يعتبر هدرا للأموال، فلا بد أن يتبع عملية الترميم ويدرج في خطتها عملية صيانة دورية للمبنى الأثري.

جدران القصر الملكي في إيبلا

جدران القصر الملكي في أوغاريت

يظهر ذلك بشكل واضح جدا في الأطلال الأثرية وخاصة تلك التي بنيت بمواد ذات مقاومة ضعيفة لعوامل الطقس، كما في جدران اللبن التي تم التنقيب عنها في إيبلا مثلا. فلا بد للحفاظ على بقايا القصر الملكي من إعادة إكساء سطوحه الخارجية بطبقة جديدة من الطينة كل عام. وكذلك الحال بالنسبة للجدران الحجرية التي تم الكشف عنها في أوغاريت والتي لا يحميها سقف، فلا بد من صيانة القسم العلوي منها بشكل دوري حتى لا تتأثر بالرطوبة والأمطار وتتعرض للانتفاخ ولنمو النباتات فيها وبالتالي التهدم. والأمر كذلك بالنسبة لأي مبنى أثري مستخدم، إذ تجب العناية بجميع أجزائه وصيانتها باستمرار.

المادة 5: يتم تسهيل الحفاظ على المعالم التاريخية من خلال استخدامها لوظائف ذات فائدة اجتماعية. إن مثل هذا التوظيف مستحسن ولكنه يجب ألا يؤدي إلى تغييرات في بنية المبنى أو شكله. وضمن هذه الحدود فقط يمكن تصور التعديلات التي يتطلبها تغيير وظيفة المبنى والسماح بها.

الأفضل هو استخدام المباني بوظيفة تماثل الغرض الذي أنشئت من أجله زمن بنائها، لأن ذلك يعد أحسن وسيلة للحفاظ عليها. فإن تعذر ذلك يمكن أن تستخدم لوظيفة جديدة، وهنا تعتبر الوظائف الاجتماعية والثقافية هي الأنسب لأنها الأقل ضررا وتأثيرا على بنية المبنى ومع ذلك يشترط في إعادة التوظيف ألا تطرأ تغييرات وتعديلات على بنية المبنى الأصيلة، وبالتالي لا يمكن السماح بها إلا ضمن هذه الشروط.

قصر الزهراوي في حمص،
الذي حول إلى متحف للتقاليد الشعبية

المسلخ في مدينة بامبرغ (ألمانيا)،
الذي حول إلى مكتبة تابعة للجامعة

المادة 6: إن حماية معلم تاريخي ما يتطلب الحفاظ على إطاريتناسب مع مقياسه. فإذا كان المحيط التاريخي لا زال قائما، فلا بد من الحفاظ عليه ويجب عدم السماح بإقامة أي بناء جديد أوهدم أوتحويرمن شأنه أن يؤدي إلى تغييرالعلاقات الكتلية واللونية.

لهذه المادة أهمية كبيرة فهي تضع الشروط التي يجب التقيد بها عند الحاجة إلى تجديد في بعض المباني الأثرية أو إضافة مباني حديثة ضمن المدينة التاريخية الأثرية أو قربها ويتم التركيز على ضرورة الحفاظ على المحيط التاريخي للمباني الأثرية (القيمة العمرانية) وفي حال إنشاء مبان حديثة يجب أن تحقق الانسجام الكتلي من حيث شكل الكتلة وارتفاعها إضافة إلى مراعاة الانسجام اللوني، الذي يمكن أن يتحقق من خلال استخدام نفس مواد البناء أو استخدام ألوان تحقق هذا الانسجام. وبالطبع كل ذلك يختلف من مدينة إلى مدينة ومن موقع إلى موقع.

مدينة لوبيك في ألمانيا

مدينة زالتسبورغ في النمسا

المادة 7: المعلم التاريخي غير قابل للانفصال عن التاريخ الذي يقف شاهدا عليه وكذلك عن المكان الذي يقع فيه. وبالتالي فإن نقل كامل المعلم أو جزء منها لا يمكن السماح به إلا عندما تتطلب حماية المعلم ذلك أو عندما تبرر ذلك مصالح وطنية ودولية ذات أهمية قصوى.

تؤكد هذه المادة على أهمية ارتباط المبنى الأثري بموقعه الأصيل الذي بني فيه لأنه يحمل خصائص وميزات هذا المكان. ولا يسمح بنقل المنشأة الأثرية من مكانها إلا في حالات خاصة جدا وعندما يكون النقل هو الحل الوحيد لحمايتها، كما حصل مثلا في معبد أبي سنبل في مصر، الذي تم نقله بالكامل إلى منطقة أعلى عند إنشاء السد العالي في الستينات من القرن الماضي. تم تجزئة المعبدين إلى ما يزيد عن 1000 كتلة حجرية ونقلها وإعادة تركيبها في الموقع الجديد. الأمر الذي استغرق مدة 4 سنوات وكلف 80 مليون دولار.

المادة 8: الأعمال النحتية واللوحات والزخارف التي تشكل جزء لا يتجزأ من المعلم التاريخي لا يسمح بفصلها عن المعلم إلا إذا كان ذلك هو السبيل الوحيد لضمان المحافظة عليها.

من الأمثلة على ذلك التماثيل الموجودة ضمن واجهة مكتبة سيلزيوس في ايفيزوس (تركيا)، إذ يجب ترك هذه التماثيل في مكانها الأصيل ضمن الواجهة لأنها جزء لا يتجزأ منها. وكذلك أعمدة الكارياتيد التي تأخذ شكل جسم إنسان في معبد الإيريختيون في أثينا حيث تم نقل التماثيل الأصيلة إلى متحف الأكروبول واستعيض عنها في الموقع بنسخ مماثلة للأصل.

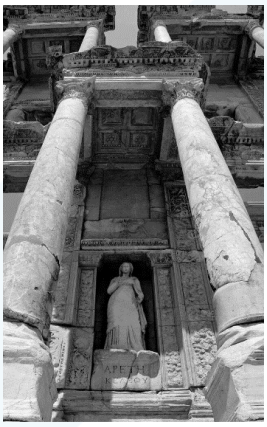

واجهة مكتبة سيلزيوس في ايفيزوس (تركيا)

ويتعلق ذلك أيضا باللوحات الجدارية التي يتم الكشف عنها أثناء أعمال التنقيب، كما حصل في مدينة ماري (تل الحريري) السورية وهي لوحات لا يمكن الحفاظ عليها في مكانها الأصيل، لأن فقدان الجدران والأسقف المحيطة جعلها عرضة لعوامل الطقس وبالتالي للاندثار بسرعة. لذلك تم نقلها إلى المتحف.

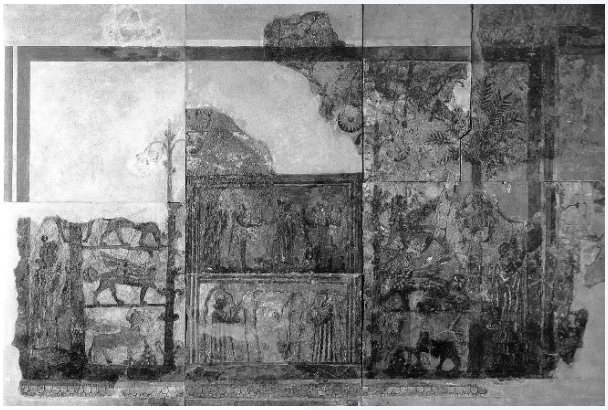

لوحات جدارية من القصر الملكي في ماري التي نقلت إلى متحف حلب ومتحف اللوفر في باريس